

بحث بعنوان

مدي فاعلية انضمام مصر لتجمع البريكس لتخفيف أعباء الديون الخارجية  
( دراسة مستقبلية )

**The effectiveness of Egypt's joining the BRICS to  
reduce the burden of external debt (future study)**

هشام سالم ابو عميرة

استاذ مساعد اقتصاد ومالية عامة

معهد اكتوبر العالي للهندسة والتكنولوجيا

Email: [hishamabuemirh@hotmail.com](mailto:hishamabuemirh@hotmail.com)

## المستخلص:

استهدفت الدراسة الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام مصر لتجمع البريكس في تخفيض مخاطر الديون ومشاكل خدمة الدين وزيادة احتياطي النقد الأجنبي لحل مشكلة السيولة وسداد المديونية حيث يمثل تجمع (البريكس BRICS) تحولا (جيو سياسيا) بديلا عن النظام الاقتصادي العالمي القائم على الليبرالية الحديثة وانتهاء عصر (العولمة) وبداية عصر (الاقلمة) يمثل التجمع 33% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 42% من سكان العالم وحوالي 20% من التجارة العالمية يمثل نصيب دخل الفرد سنويا 3000 دولار ويعد تأسيس هذا التجمع نظام مالي عالمي جديد يواجه (الدولة) وتستحوذ الديون الخارجية علي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل الحكومة تقبل علي الاستدانة الخارجية لسد عجز الموازنة وزيادة اعباء خدمة الدين وتستخدم هذه الدراسة نموذجي التنبؤ Holt-Winter و ARIMA وتوصلت الدراسة التنبؤ بأعباء الدين الخارجي في مصر أيضًا تظهر النتائج أن إجمالي خدمة الدين سوف تشهد انخفاض كبير بنسبة 11% بحلول 2035 أي أن البريكس قد يلعب دوراً ملموساً في تخفيف أعباء خدمة الدين في مصر في السنوات القادمة اوصت الدراسة ضبط هيكل الاستدانة الخارجية بشكل تدريجي والخروج من هيمنة الدولار فانضمام مصر لتجمع البريكس يزيد من الفرص الاستثمارية والتجارية والعمل علي قضاء مشاكل التصدير وترشيد الاستيراد .

**الكلمات الافتتاحية:** الديون الخارجية ، البريكس ، التنبؤ ، نموذجي Holt-Winter و ARIMA

## Abstract:

The study targeted the positive and negative effects of Egypt's joining the BRICS in reducing debt risks and debt service problems and increasing foreign exchange reserves to solve the problem of liquidity and repayment of debt, as the BRICS represents a (geo-political) transformation as an alternative to the global economic system based on modern liberalism and the end of the era of (globalization). At the beginning of the era of (regionalization), the group represents 33% of the global gross domestic product, 42% of

the world's population, and about 20% of global trade. The annual per capita income represents \$3,000. The establishment of this group represents a new global financial system that faces "dollarization", and external debts account for a large proportion of the gross domestic product, which makes the government accept external borrowing to cover the budget deficit and increase the burden of debt service. This study uses the Holt–Winter and ARIMA forecasting models. The study also concluded that forecasting trends in Egypt's external debt burdens the total monetary reserve will witness a significant decrease by 11% by 2035, meaning that BRICS may play a tangible role in reducing the burden of debt service in Egypt in the coming years. The study recommended gradually adjusting the structure of external borrowing and exiting from the dominance of the dollar. Egypt's joining the BRICS group increases investment opportunities. Trade and work to eliminate export problems and rationalize imports.

**key words:** external debt, BRICS, forecasting, Holt–Winter and ARIMA models

### المقدمة :

تستحوذ الديون الخارجية علي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل الحكومة تقبل علي الاستدانة الخارجية لسد عجز الموازنة وزيادة اعباء خدمة الدين مما يؤدي الي استنزاف حصيلة الاحتياطي النقدي حيث تخطي نسبة الدين الخارجي عام ٢٠٢٣ الي اجمالي الناتج المحلي الاجمالي حاجز ٤٩٪ فيمثل اعاقه حقيقية امام التنمية الاقتصادية واتبعت الحكومة سياسة تحرير سعر الصرف منذ ٢٠١٦ برنامج الاصلاح الاقتصادي المفروض من البنك والصندوق الدوليين مما اثر علي البرامج الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي فيما ينتظر مصر جدول سداد مزدحماً خلال الأعوام القليلة المقبلة وبخلاف ٢٦.٤ مليار دولار ديون قصير الأجل يتعين سدادها خلال عامين هناك ديون متوسطة

وطويلة الأجل تجاوزت 72.4 مليار دولار حتى نهاية ٢٠٢٥ وتجمع البريكس يقوم علي إلغاء التبعية والهيمنة الاقتصادية لنظام القطب الواحد ويساهم في إصلاح الحوكمة العالمية ويسعى تحقيق نوع جديد من التكتلات إقليمية ويعمل على إنشاء عملة موحدة وإنشاء بنك تنموي بديلا على نظام (بريتون وودز bretton woods) والبريكس يساهم في إصلاح الحوكمة العالمية وحرصت مصر للانضمام لهذا التجمع و تكتلات اخرى اقتصادية قد يعود على مصر بالفائدة العظمى وخاصة التبادل التجاري وجذب الاستثمار وعضوية مصر للتجمع وبنك التنمية والاستثمار NDB براسمال قدرة ١٠٠ مليار دولار لمواجهة تأثير المؤسسات الدولية القارضة لمصر وغيرها من الدول النامية والمتحكمة في اقتصادها حيث اعلن البنك ستستفيد من آلية المساعدات المالية والحصول على التمويلات اللازمة للبنية التحتية والمكاسب التي تعود من فروق عملات دول البريكس وبين اعضائها كما ذكر الرئيس البرازيلي (دي سيلفيا) في إبريل ٢٠٢٣ إنشاء عملة موحدة جديدة لتحل محل الدولار (بريكس بلس) والبنك يساهم في تصحيح مسار الاقتصاد العالمي من خلال تسهيل الانتقال إلى أقطاب اقتصادية جديدة والمساعدة في إعادة التوازن إلى المدخرات والاستثمارات العالمية وتوجيه السيولة الفائضة إلى استخدام الإنتاجية والتعاون بين الشركاء الجدد لتجمع البريكس يؤدي إلى توسيع واستخدام العملات المحلية ويتوقع ان ينضم عدد ليس بالقليل الي التجمع منها الجزائر والسعودية والامارات وإيران وكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجزر القمر والجابون وكازاخستان وإن توسيع العضوية من شأنه أن يشير إلى اهتمام التجمع بتحدي احتكار الغرب للمؤسسات المالية العالمية والتجمع يمثل توازن اقتصاديا لنوادي الدول الغنية مثل مجموعة السبعة و من شأنه أن يعطي البريكس دورا بارزا في التمويل متعدد الأطراف ويتمشى مع خطط المجموعة لإنشاء هيكل مالية بديلة للدولار.

### مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة الأثار الاقتصادية لتجمع البريكس علي ازمة الديون الخارجية لمصر حيث أن تراكم الديون الغير الطبيعي ولم يكن له اثر ايجابي علي التنمية الاقتصادية وتتمثل اسئلة الدراسة فيما يلي:

- ما هي الحلول المقدمة لعلاج الاستدانة من المؤسسات الدولية .
- مدي استفادة مصر من تجمع البريكس الاقتصادي والسياسي (جيوسياسيا) .
- هل يوجد حلول مقدمة من التجمع في تغيير النظام المالي العالمي.

### هدف الدراسة :

تهدف الدراسة ايضاح الآثار الاقتصادية والمتوقعة لتجمع البريكس علي مصر تحليل رؤية تنبؤية مقترحة لمصر في ظل الانضمام لتجمع البريكس و دراسة وتحليل اثار الديون الخارجية والحلول المقدمة من المؤسسات التمويلية الدولية .

### أهمية الدراسة :

نظرا لمعاناة مصر من مشكلة الاستدانة وسيطرة الدولار على نظام المدفوعات الدولية فأهمية الدراسة في احتياج الدولة المصرية إلى الانضمام إلى عدة كتلتا اقتصادية وإقليمية لإيجاد حلول لإنهاء الهيمنة الدولارية والهيمنة الغربية فوجدت الحكومة المصرية المناص في تجمع البريكس والقضاء على السيطرة الدولارية وإيجاد عملة بديلة وأيضا تمويلات حديثة للبنية التحتية وزيادة التبادل التجاري والسيطرة على العجز في ميزان المدفوعات.

### فروض الدراسة :

- وجود تاثير بين الديون الخارجية وبين قيمة العملة المحلية ( الجنية المصري ) والعملات الخارجية وبين معدل الدين الخارجي ومعدل الاحتياطي النقدي الاجنبي ومعدل التضخم .
- من المتوقع لانضمام مصر لهذا التجمع ( البريكس ) سوف يؤدي الي انخفاض معدل الدين الخارجي .

### الدراسات السابقة العربية والاجنبية :

#### اولا : الدراسات العربية :

- ١- دراسة نكي محمد واخرون ( اطر حوكمة الدين العام في مصر التحديات الراهنة واجراءات الاصلاح ) القاهرة - ٢٠٢٢ : تستهدف الورقة البحثية إلى تقييم أطر حوكمة الدين العام للوقوف على مدى جودتها وبيان إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية وأفضل ممارسات في تحسين كفاءة تلك الأطر وتوصل الباحثون إلى إرساء قواعد الشفافية والإفصاح في منظومة إدارة الدين العام وزيادة تدفق الاستثمارات المباشرة مما يرفع سقف الإيرادات وتحسين الجدارة الائتمانية وأوصت الدراسة إلى تطوير وحدة إدارة الدين واستكمال وإرساء قواعد الشفافية وإنشاء وحدة للإدارة الدين العام مع تطوير استراتيجيتها.

٢- دراسة رعدة محمد(هل مصر في طريقها المستديم لسداد خدمة الدين العام الخارجي علي المدى الطويل ؟ دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٢١ ) القاهرة- ٢٠٢٢ : اعتمدت الدراسة في إثبات أن مصر في طريقها المستديم بسداد الدين العام الخارجي في العديد من المؤشرات مثل رصيد الدين الخارجي، قيمة الصادرات، قيمة الواردات، رصيد الاحتياطي النقدي معدل نمو الدين الخارجي واستخدمت الدراسة نموذج ARDL للتكامل مشترك وآلية تصحيح الخطأ في تصحيح التوازن وأيضا نموذج ECM وتوصل الباحثة إلى أنه يوجد علاقة تكامل مباشر بين الدين الخارجي وجميع المتغيرات في الأجل الطويل ومدى قدرة مصر على سداد ديونها واوصي الباحث ان زيادة الاحتياطي الاجنبي يعطي الامان لنمو الاقتصادي، زيادة الصادرات تعمل علي تخفيف نسبة الاستهلاك من العملات الاجنبية ، تعمل الحكومة علي ترشيد الواردات .

٣- دراسة صقر السيد واخرون (بعنوان مدي استدامة الدين العام الخارجي لمصر) القاهرة ٢٠٢٣: هدفت الدراسة إلى تحديد مدى قدرة فائض الميزان التجاري على تمويل أقساط الدين الخارجي المصري ومدى نمو الصادرات بمعدل يغطي نمو مدفوعات الإيرادات وفوائد الدين الخارجي واستخدمت الدراسة النموذج القياسي VAR ونموذج تصحيح الخطأ ونموذج التكامل المشترك ووصلت الدراسة بعدة نتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وحجم الفائض التجاري مع ثبات معدل الفائدة و حجم الدين الخارجي أيضا عدم وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين إثنين خارجي وكل من الناتج المحلي الإجمالي ورصيد الميزان التجاري واوصت الدراسة الي زيادة التبادل التجاري الخارجي بين مصر والدول العربية والغربية .

٤- دراسة امال عفان واخرون (الاثار الاقتصادية لتجمع البريكس علي النظام الدولي للمدفوعات دراسة تحليلية علي مصر) القاهرة -٢٠٢٣: استهدفت الدراسة إلى بيان الآثار الاقتصادية للبريكس على النظام النقدي الدولي ومصر خلال فترة ٢٠٠٧ -٢٠٢٠ واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الإستقرائي باستخدام SWOT لإيضاح أسباب ومشاكل الديون الخارجية واطهار نقاط الضعف والقوي لانضمام مصر للتجمع مع تحليل رؤية مقترحة لمصر في إطار تجمع البريكس وتوصلت الدراسة إلى ظهور التكتلات الاقتصادية الحديثة نتيجة

الأزمات المالية والاختلالات في النظام النقدي الدولي وانضمام مصر البريكس له فوائد عظيمة كارتفاع حجم التبادل التجاري والاستقلال السياسي أوصت الدراسة الخروج من هيمنة الدولار يكون تدريجي وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجموعة.

#### ٥- دراسة شادي شحادة واخر (الانعكاسات الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع

البريكس) القاهرة- ٢٠٢٣ :هدفت الدراسة إلى توسيع دائرة الشركاء الجدد لدول البريكس وتوسيع استخدام العملات الوطنية ليشمل الاستثمارات الخارجية والتجارة الثنائية وتوصلت الدراسة إلى تعزيز هذا التجمع لمصر في إيجابياته وتوسيع أسواقها التجارية وزيادة صادراتها وتشجيع التعاون الاقتصادي الثنائي بين مصر ودول تجمع واوصت الدراسة الي كسر الهيمنة الغربية على الإقتصاد العالمي والسعي نحو تحقيق نمو اقتصادي يهدف للقضاء على الفقر والبطالة.

#### ٦- دراسة يمان الفاروق (العملة الموحدة لتجمع البريكس الدوافع والتحديات ) القاهرة

-٢٠٢٣: ترجع أهمية الدراسة إلى وجود عملة موحدة لتجمع بريكس لمواجهة الهيمنة الدولارية والتخفيف من المخاطر المرتبطة بالتقلبات العالمية المالية وذلك لحماية بنك التنمية الجديد التابع للتجمع وذلك لإعادة التوازن الاقتصادي العالمي وأثر الزيادة المستمرة في أسعار الفائدة الأمريكية (البنك الفيدرالي الأمريكي ) والصراعات الجيوسياسية والتي أثرت سلبا على معظم الدول النامية ومنها مصر وتوصلت الدراسة إلى تقليص حجم نفوذ الدولار وأيضا سيصبح النظام النقدي العالمي متعدد الأقطاب حيث يستحوذ الدولار على ٨٤٪ من التجارة بينما يستحوذ اليوان الصيني على ٥٪ فقط من حجم التجارة الدولية،واوصت الدراسة الي اهمية البنك الاستثماري لدول التجمع في توحيد عملة للتعامل علي مستوي التجمع العمل علي تقليص الصراعات الجيوسياسية بين الدول الاعضاء والعمل علي حلها سياسيا .

#### ثانيا :الدراسات الاجنبية :

٧- دراسة Kalim Siddiqui ( Will the Growth of the BRICs Cause a Shift in the Global Balance of Economic Power in the 21st Century?) (هل سيؤدي نمو البريكس إلى تحول في التوازن العالمي للقوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين؟) المملكة المتحدة -٢٠١٦ هدفت الدراسة إلى إظهار مدى قوة دول

البريكس من الناحية السكانية حيث يمثلون 42 % من سكان العالم أي حوالي 3 مليار شخص وأوضحت أن اقتصادهم يمثل 25.6% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم في عام 2015 وسوف يرتفع إلى 30% عام 2020 وأيضاً معدلات النمو السريع والأسواق الكبيرة للبضائع يتراوح متوسط دخل الفرد 3000 دولار سنوياً واستخدمت الدراسة في تحليلها للسياسات النيو ليبرالية وتحليل نقاط الضعف الخارجية وتوصلت الدراسة أن هذا الصرح العملاق من الناحية الاقتصادية والسياسية رغم تباعد الثقافات واللغات المختلفة ديموغرافياً سوف يكون له تأثير على الهيمنة الغربية ويعد أحد الأسباب التي تؤدي إلى تدهور الدولار الأمريكي واوصي الباحث الي تقارب الرؤي بين دول التجمع في انشاء عملة موحدة تكون بقوة الهيمنة الدولارية زيادة المساعدات من ذات النمو السريع وتقديمها الي الدول ذات النمو البطيء.

#### 8- دراسة Ravil Gabdullaev, and other

##### **Brics' Foreign Debt Burden and its Impact on Core Institutional**

(عبء الديون الأجنبية لبريكس وتأثيره على المؤسسات الأساسية) روسيا - 2018 :  
ترجع أهمية هذه الدراسة ان التنمية الاقتصادية عن طريق الاستدانة وخفض الديون وسيلة للنمو الاقتصادي السريع واستيراد تقنيات حديثة لبلدان بريكس والتي تجعل أنظمتها المالية أكثر عرضة للإجهاد والصدمات الخارجية أوضحت الدراسة مدى خطورة الديون الأجنبية التي تعمل على عدم التوازن بين دول التجمع والعالم الخارجي أيضاً توصلت الدراسة عن أهمية دور بنك التنمية الجديد وأثره في حل المشاكل الدول الأعضاء في التجمع أيضاً كشفت الدراسة عن آلية التمويل الإقليمي لإصلاح الهيكل المالي للدول تجمع البريكس واوصت الدراسة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية أصبحت بطيئة مما جعل هذه الدول أن تضطر إلى إنشاء بنك التنمية الجديد وإنشاء عملة موحدة وتوصلت وأوصت الدراسة إلى الديون الخارجية تسبب أزمات اقتصادية في ظل الحروب الناشئة (روسيا، اوكرانيا) والتهديد بين (الصين وكوريا) (والهند وباكستان) فلا بد من زيادة الفرص التمويلية وتوسيع الأسواق وزيادة عدد الأعضاء في التجمع .

#### 9- دراسة Eveny, and other

**The economic potential of the brics challenge countries as a to modern world realities**  
(الإمكانات الاقتصادية لبلدان بريكس كتحدى لحقائق



**العالم الحديث ) الهند-2021:** هدفت الدراسة لايضاح أداء اقتصاد دول البريكس من مستوى النمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على الإقتصاد العالمي وأيضا الموارد الاقتصادية الهائلة من احتياطات معدنية وعمالة وموارد بسعر منخفض وما لها من معدلات استثمار عالية وتوصلت الدراسة إلى الإمكانيات الاقتصادية لبلدان البريكس العملاقة كتحدى للواقع الاقتصادي الحديث ومدى أهمية مجموعة البريكس كممثلين للبلدان النامية وتأثيرهم في الإقتصاد العالمي واوصت الدراسة يجب الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية لدول البريكس وزيادة مستوى النشاط التجاري ومدى تاثيره علي الإقتصاد العالمي يوجد فجوة بحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية منها علي سبيل المثال وليس الحصر :

تهيئة الظروف للمنافسة العادلة في التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي لتعزيز مشاركة البلدان النامية في العمليات العالمية ولدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الإقتصاد والمجالات الأخرى وبالإضافة إلى ذلك دعت البلدان المشاركة إلى تعزيز القدرة علي تهيئة الظروف لاتحاد قوي مبني علي قوة العملة الموحدة ،مدي استفادة مصر من التبادل التجاري لدول البريكس ، الفجوة بين الدور الفعلي للأسواق الناشئة للبلدان النامية في النظام العالمي أهمية تطوير بنك التنمية الجديد الذي سيساعد في حل المشكلات العاجلة للمشاركين بدورهم المتزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية .

#### منهجية الدراسة :

تتبع الدراسة في البداية المنهج الاستقرائي في استعراض ماورد بالدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات الدراسة في تخفيض نسب الاستدانة من الخارج ومدى فاعلية تجمع البريكس في خفض نسب الديون علي المدى الطويل باستخدام الاسلوب التنبؤي مع حصر الإحصاءات، الدوريات، التقارير العربية، والأجنبية وذلك باستخدام النماذج القياسية للسلاسل الزمنية وتستخدم الدراسة نموذجي التنبؤ Holt-Winter ( Hodrick-Prescott ) و ( HP) Filter ( AutoRegressive Integrated Moving Average ) باستخدام البرنامج الاحصائي ( E views10 ) .

#### محتوي الدراسة :

أولاً: تطور الدين الخارجي ثانياً : مؤشر نسبة الدين الخارج  
ثالثاً : تجمع البريكس ومصر رابعاً : الاثار الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس

خامسا :ألية مقترحة لمي الاستفاده من اضمام مصر لتجمع البريكس

سادسا : منهجية الدراسة التطبيقية

**أولاً: تطور الدين الخارجي :**

الدين الخارجي يرتفع إلى ١٦٣ مليار دولار في ٢٠٢٢ ارتفع الدين الخارجي لمصر ٥.٥٪ خلال الربع الأخير من العام الماضي ليصل إلى ١٦٢.٩ مليار دولار بنهاية ديسمبر مقابل ١٥٤.٩ مليار دولار في سبتمبر بحسب بيانات حكومية. ومقارنة بنهاية ٢٠٢١ ارتفع الدين الخارجي ١١.٩٪ من مستوى ١٤٥.٥ مليار دولار وبزيادة نحو ١٧.٤ مليار دولار بحسب البيانات التي أوردتها صحيفة البورصة. (البورصة المصرية ٢٠٢٣ ديسمبر)

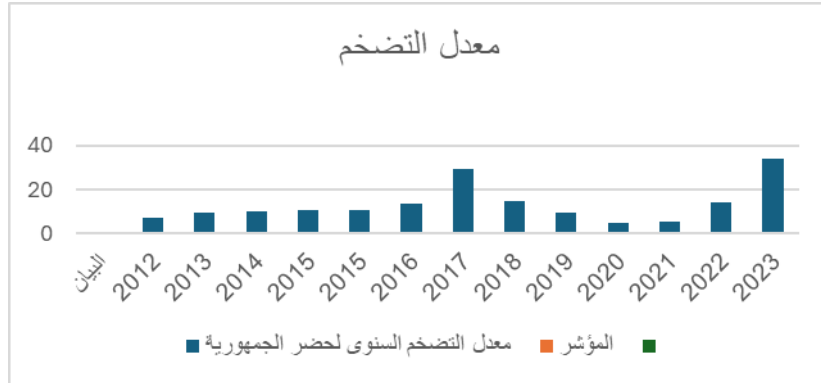
وخلال العام الماضي أجبرت مصر على تحويل جزء من ديونها المحلية إلى ديون خارجية نتيجة خروج الأجانب السريع من سوق الدين الحكومي بالتزامن مع اندلاع الحرب في أوكرانيا والتشديد النقدي في الأسواق المتقدمة ونتج عن ذلك خروج أكثر من ٢٠ مليار دولار من الدين المحلي عوضتها الحكومة بالحصول على ١٣ مليار دولار ودائع لدى البنك المركزي من كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وفي الربع الأخير من ٢٠٢٢ توصلت مصر إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض قد تصل قيمتها إلى ٤ مليارات دولار خلال ٤٦ شهراً وصرفت بالفعل الدفعة الأولى منها البالغة ٣٤٧ مليون دولار.

**١- اسباب الديون الخارجية لمصر:**

بالرغم من أن العوامل الخارجية كان لها تأثير كبير في الأوضاع الاقتصادية ساعد في عدم قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها الخارجية فجعل مصر تتجه نحو الاستدانة الخارجية ومن ضمن العوامل الداخلية :

- ١- ارتفاع نسب التضخم : يعتبر التضخم من المشاكل التي تواجه اي حكومة يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية وبالتالي يتجه المستهلك الي المنتج الأجنبي لانخفاض أسعاره وبالتالي يزداد الطلب علي العملة الأجنبيةويقلل قدرتها علي المنافسة في الأسواق الخارجية فتخفص حصيله الصادرات

معدل التضخم السنوي لمصر % (٢٠١٢ - ٢٠٢٣)

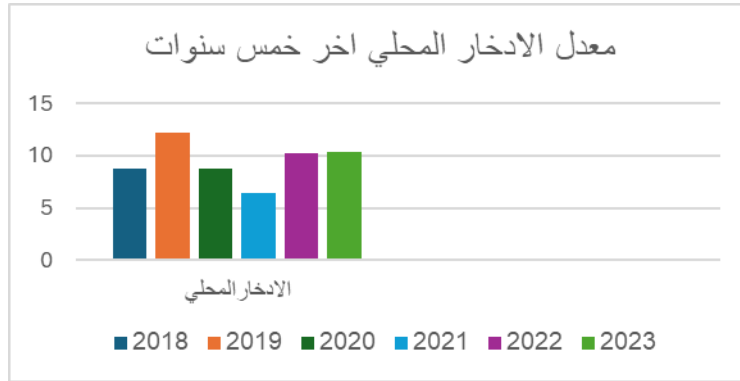


المصدر: الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

<https://www.capmas.gov.eg>

يتضح من الرسم أن ارتفاع معدل التضخم في مصر موجود بشكل دائم بسبب اعتماد الحكومة لسد العجز في الموازنة العامة علي القروض الداخلية والاعتماد علي القروض الخارجية من أجل سد العجز في الحساب التجاري ومن أجل خدمة أعباء الديون ومما ساعد على زيادة التضخم ارتفاع أسعار الدولار الأمريكي خلال عام ٢٠١٢ بمستويات مرتفعة وهذا بدوره أثرعلي الاستهلاك المحلي مما انخفض معدل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وقد انخفض مرة أخرى سنوات ٢٠١٥، ٢٠١٦ وارتفع مرة أخرى في عام ٢٠٢٣ ليصل المعدل ٣٤٪.

ب-الادخار المحلي: يمكن تفسير العلاقة بين راس المال الأجنبي والادخار المحلي من خلال فرضيتين:التكامل بين الموارد المالية الأجنبية والمحلية فإذا تم استغلال راس المال الأجنبي استغلالا جيدا سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج القومي ومستوي الدخل والادخار وذلك من خلال سد النقص في الموارد المالية المطلوبة من أجل الاستثمار.



ج- الاعتماد المتزايد علي التمويل الخارجي :من المعروف أن مصر اعتمدت في عملية التنمية علي الاقتراض الخارجي بدلا من تعبئة مدخراتها الداخلية

د- الفساد الإداري والبيروقراطية : قد أطلق البعض علي الفساد عنصر الإنتاج الخامس لأنه أصبح ظاهرة أساسية في مصر والبيروقراطية لا تقل سوء عن الفساد فتعقد الإجراءات وتسهم بشكل كبير في سوء تخصيص الموارد واهدار المال العام .

و- ازدياد عجز الموازنة العامة :وبسبب الاعتماد الكبير من الحكومة المصرية علي القروض الخارجية لسداد عجز الموازنة العامة نمت المديونية الخارجية بشكل كبير حيث بلغت ٩٢ مليار دولار عام ٢٠١٨ وبالرغم من إسقاط حوالي ٦٠ % من المديونية بعد اتفاق نادي باريس إلا أن أعباء الديون (الأقساط والفوائد) ظلت موجودة وواجبة الدفع أظهرت موازنة ٢٠١٠ - ٢٠١١ ارتفاع عجز الموازنة ليصل إلى ١٣٠.٤ مليار جنيه بنسبة من إجمالي الناتج القومي بلغت ٩.٥% وواصل العجز الارتفاع خلال موازنة ٢٠١١ - ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ١٧٠ مليار جنيه ما يمثل ١١% من الناتج القومي أما عن الموازنة الجديدة للدولة عن عام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ فقد أظهرت احتمالية تسجيل عجز بين المصروفات والإيرادات بنحو ٢٠٠ مليار جنيه فيما بلغ ٢٠٢٣ عجز الموازنة العامة للدولة ٧٨١ مليار جنيه بنسبة ٥.٥٨% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٥٧٠ مليار جنيه نسبة ٥.٦٤ % خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

#### أسباب اخري ادات الي ارتفاع الدين العام الخارجي:

ساهمت الظروف الاقتصادية التي شهدها العالم فى اضطراب بالغ فى السياسات النقدية دفعت كبرى البنوك المركزية لرفع أسعار يمكن إرجاع ارتفاع الدين العام الخارجى للأسباب التالية:

#### أسباب محلية:

- اتباع سياسات نقدية غير مشددة (منخفضة الفائدة) لفترات سابقة لرفع الفيدرالى الأمريكى كما أن أسعار الفائدة متغيرة حسب النشاط لوجود أسعار فائدة مخصصة لأنشطة مثل التطوير العقاري أو القطاعات المستهدفة الأخرى.
- اعتماد الصادرات المصرية على الواردات بنسب تتراوح ما بين ١٥% إلى ٦٠% فى المتوسط، الأمر الذى جعل من إلغاء نظام الاعتمادات المستندية للحد من الواردات

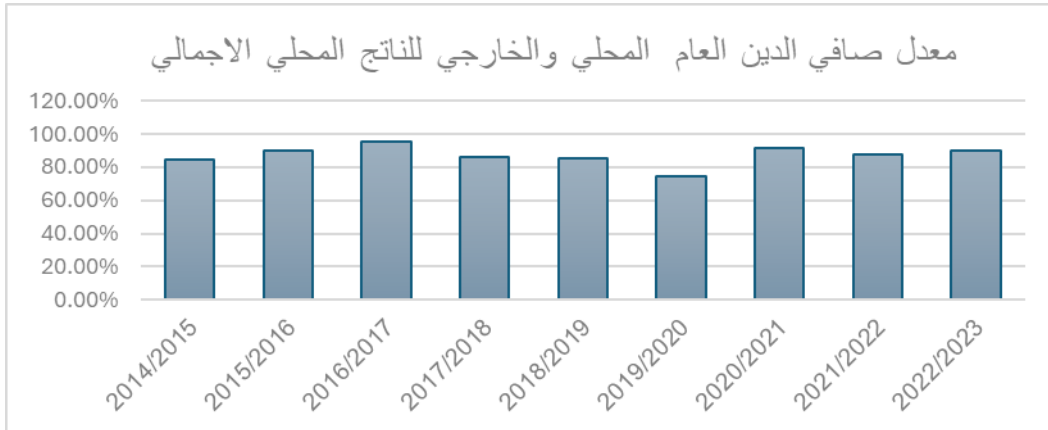
أحد الأعباء الرئيسية في الضغوط السعرية على الصرف الأجنبي والاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي.

- تراجع الدور الوطني في صياغة سياسة تصنيع محلي تعمل على زيادة القيمة المضافة من جهة وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من جهة أخرى، ما دفع بمزيد من الاعتماد على الأسواق الدولية.
- التوزيع غير المتوازن لآجال الدين العام الخارجى خلال فترة جائحة كورونا دفع بتقارب آجال الاستحقاق بالتزامن مع الأزمة الروسية الأوكرانية.
- وجود فجوة التنسيق التام بين كل من السلطات المالية خاصة في آجال استحقاق الدين والسلطة النقدية فيما يتعلق بإجراءات الحد من الواردات والمستهدف للقطاعات الإنتاجية.
- أسباب خارجية:

تعد الأزمة الروسية الأوكرانية أحد أهم الأسباب الرئيسية جراء ارتفاع أسعار السلع العالمية أبرزها الطاقة والغذاء واللوجيستيات وكذلك تراجع الإيرادات من السياحة -ارتفاع أسعار الفائدة عالميا مما ساهم في خروج ما يزيد عن ٢٣ مليار دولار في أقل من ثلاثة شهور - اضطراب سلاسل إمداد الطاقة ومستلزمات الإنتاج والغذاء مما دفع بزيادة أسعارها وهو ما ألقى بزيادة الضغوط على الاحتياطيات الدولية لتتخفف من ٤٤ مليار دولار إلى أقل من ٣٣ مليار دولار.

**ثانيا : الديون المستحقة ونصيب الفرد من الدين الخارجي :**

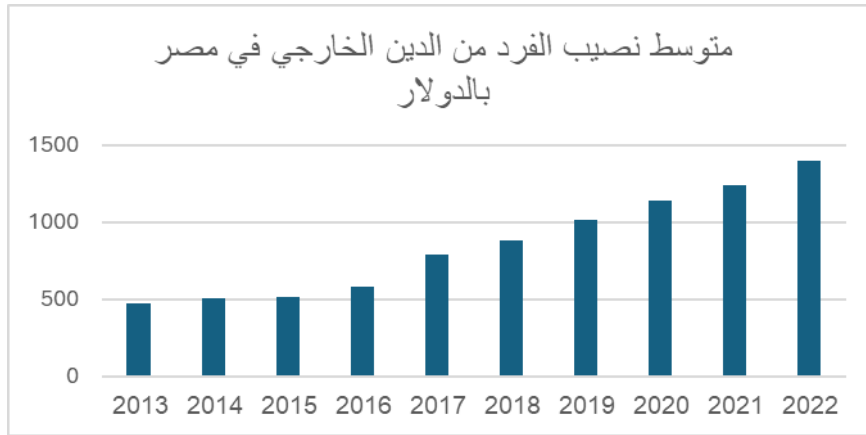
تتجه مصر خلال الشهور القليلة المقبلة نحو «أزمة ديون كارثية»، حيث يتوقع أن تسجل ديونها السيادية ارتفاعا قياسيا خلال العام الحالي ٢٠٢٤ بحسب أحدث البيانات الصادرة عن أكبر وأهم وكالة تصنيف ائتماني في العالم.



المصدر: بيانات البنك المركزي المصري ، وزارة المالية المصرية

بحسب بيانات البنك الدولي يتعين على مصر سداد ٦.٩٣ مليار دولار ديون خارجية خلال الربع الرابع من العام الحالي بينها ٢.٨ مليار دولار على الحكومة و ٢.٧ مليار دولار على البنك المركزي ٢.٣ مليار دولار ودائع منها ودائع عادة ما يتم تجديدها و ٩٧٣ مليون دولار قروض على البنوك فيما تسدد القطاعات الأخرى نحو ٤٧٠ مليون دولار وتعترم مصر سداد ٢٤٠ مليون دولار لصندوق النقد الدولي خلال سبتمبر ٢٠٢٣ تمثل شريحة من اتفاقية الاستعداد الائتماني البالغة قيمتها ٥ مليارات دولار كانت قد أبرمتها في ٢٠٢٠ وبحسب بيانات الصندوق فإن مصر ستسدد أيضًا نحو ١.٤٥ مليار دولار خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٣ ليصل إجمالي المبلغ المقرر سداه للصندوق حتى نهاية العام ١.٦٩ مليار دولار وتشمل الدفعات المستحقة في نوفمبر ٣٣٣ مليون دولار فوائد على حقوق السحب الخاصة المُقترضة ونحو ٢١٧.٩ مليون دولار لسداد شريحة من اتفاق التسهيل المُمدد الذي أبرمته مصر في ٢٠١٦ بقيمة ١٢ مليار دولار و ٣٣٨ مليون دولار لسداد شريحة من برنامج التمويل الطارئ البالغ قيمته ٢.٧ مليار دولار وأبرمته أثناء جائحة كورونا وقال صندوق النقد إن مصر ستسدد له خلال العام المقبل نحو ٦.٤٦ مليار دولار على نحو ٣٦ شريحة ما بين فوائد وأقساط تمويلات وفي ٢٠٢٥ نقل المبالغ واجبة السداد إلى ٥.٣ مليار دولار على أن تبلغ ٢.٧ مليار دولار في 2026 و ١.٨ مليار دولار في ٢٠٢٧ و ١.٠٥ مليار دولار في ٢٠٢٨ ونحو ٦٩٢ مليون دولار في ٢٠٢٩، ونحو ٢٠٤ ملايين دولار في ٢٠٣٠ و ٢٠١ مليون دولار في 2031 وخلال ٢٠٣٢ ستسدد مصر آخر جزء من قروض صندوق النقد الدولي بنحو ١٩٨ مليون دولار.

وبالمقارنة مع الوضع السابق لديون مصر، ففي ديسمبر ٢٠١٠ بلغ إجمالي الدين العام في مصر ٩٦٢.٢ مليار جنيه (٥٤ مليار دولار) وكان يعادل ٦٩.٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وأصبحت خدمة هذه الديون العملاقة تستحوذ على نحو ٤٤٪ من الموازنة العامة لمصر، أي إن الجزء الأكبر من موازنة البلاد تذهب كفوائد للديون التي اقترضتها مصر من مؤسسات وبنوك أجنبية وقدرت الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع الموازنة المصرية الجديدة (٢٠٢٢-٢٠٢١) بنحو ٥٧٩.٦ مليار جنيه ليبلغ إجمالي أقساط وفوائد الديون المستحقة في العام المالي الجديد نحو ١.١٧٢ تريليون جنيه فيما استهدف مشروع الموازنة زيادة الإيرادات العامة للدولة إلى ١.٣٦٥ تريليون جنيه منها إيرادات ضريبية تقدر بنحو ٩٨٣.١ مليار جنيه.



ويأتي نصيب الفرد من الدين الخارجي حسب بيانات البنك المركزي تراجع متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي لأول مرة في عام ٢٠٢٠ ليصل خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى ١٠٠٩.٩ دولار مقابل ١٠١٣ دولار خلال عام ٢٠١٩ ولكن متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي ارتفع علي أساس سنوي وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجي عام ٢٠٢٢ الي ١٦٠٠ دولار قد يرجع إلى تغيير التعداد السكاني الذي يعتمد عليه البنك المركزي في حساباته .

### ثالثا : مؤشر الدين العام :

١-مؤشر نسبة الدين العام (المحلي والخارجي) إلى الناتج المحلي الإجمالي:  
نجحت الحكومة في خفض نسبة الدين العام (بشقيه المحلي والخارجي) من أعلى مستوى له (١٠.٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى (٨٧.٥٪) بنهاية العام المالي

٢٠٢٠/٢٠١٩ بعد انتهاء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ومتأثرًا بجائحة فيروس «كوفيد-١٩»، يرتفع الدين العام إلى (٩١.٥٪) في العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ثم ينخفض تدريجيًا إلى (٨٢.٩٪) نهاية العام المالي 2022/2023 وكان من المستهدف تخفيضه إلى نسبة (٦٨٪) عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ (وهي نسبة تقترب تدريجيًا من النسبة المريحة والأمنه عالميًا والتي تقدر بنحو 60 - 70 % وفقًا للتصور الأساسي Baseline Scenario المتفق عليه بين السلطات المصرية (الحكومة والبنك المركزي) وصندوق النقد الدولي .

معدل نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدين العام الخارجي خلال عام (٢٠١٣-٢٠١٤ الي ٢٠٢١-٢٠٢٣)

العام	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	معدل نمو الدين العام الخارجي %
٢٠١٥-٢٠١٤	٤.٤	٤.٣٣
٢٠١٦-٢٠١٥	٤.٣	١٦.٢٢
٢٠١٧-٢٠١٦	٤.٢	٤١.٧٢
٢٠١٨-٢٠١٧	٥.٣	١٧.٣٢
٢٠١٩-٢٠١٨	٥.٧	١٧.٣٢
٢٠٢٠-٢٠١٩	٣.٥	١٣.٥٤
٢٠٢١-٢٠٢٠	٣.٣	١١.٧
٢٠٢٢-٢٠٢١	٥	١٤.٤٥
٢٠٢٣-٢٠٢٢	٥.٧	١٥.١

المصدر : وزارة المالية والبنك المركزي تقارير مختلفة

يتضح من الجدول السابق أن معدلات نمو الدين العام الخارجي خلال الفترة كانت تفوق كثيرا معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط معدل نمو ٢٠١٥-٢٠١٤ (٤.٤٪) في حين عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بلغ معدل الناتج المحلي (٥.٧ %) ومعدل الدين الخارجي بلغ (١٥.١٪).

٢- مؤشر معدل النمو في الدين العام :يتزايد معدل نمو الدين العام مع تزايد العجز الكلي في الموازنة والعكس صحيح وتصديقًا لذلك فقد اتجهت هذه المعدلات نحو الانخفاض بسبب



الانخفاض التدريجي في قيمة العجز الكلي ونسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تحسن متوسط آجال استحقاق الدين العام وفي ضوء ذلك، شهدت نسب العجز الكلي بالموازنة انخفاضًا تدريجيًا من (١٣.٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى نحو (٧,٥٪) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مع توقع أن يرتفع إلى (8,1%) عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، بسبب جائحة «كوفيد-١٩»، قبل أن ينخفض إلى (٥,٢٪) عام 2021/2022 وبذلك تقترب نسبة العجز من الحدود الآمن ٣٪.

٣- **مؤشر تحقيق فائض أولي في الموازنة:** نجحت الحكومة المصرية في تحقيق فائض أولي للسنة الثالثة على التوالي فقد حققت الحكومة فائضًا أوليًا مستهدفًا في موازنة بلغت نحو (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بعجز أولي (٣.٥٪) و (0.3%) من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠١٦/٢٠١٥ و ٢٠١٧/٢٠١٨ على الترتيب كما استطاعت الحكومة أن تحقق فائضًا أوليًا بنسبة (١,٤٪) نهاية العام السابق (2019/2020) أقل من المستهدف (٢٪) بسبب جائحة «كوفيد-١٩»، أما في العام المالي الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ فمن المتوقع أن تصل نسبة هذا الفائض الأولي نحو (0.6) من الناتج المحلي الإجمالي ومتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى نحو (2,1%) العام المالي القادم ٢٠٢٢/٢٠٢١، وسوف تستمر عند هذا المستوى حتى العام المالي ٢٠٣٠. ويستخدم هذا الفائض الأولي في سداد فوائد الدين العام بالموازنة .

٤- **مؤشر متوسط فترة استحقاق الدين:** وترتكز الاستراتيجية العامة لإدارة الدين على إطالة أجله، فقد نجحت وزارة المالية في زيادة متوسط فترة استحقاق الدين إلى نحو (٣.٢) سنوات في ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بـ (١.٣) سنة في نهاية العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، ومن المتوقع ارتفاعها إلى (٤) سنوات بنهاية العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ و (4.5) سنوات بنهاية ٢٠٢١-٢٠٢٢.

٥- **مؤشر مخاطر الدين الخارجي:** يتسم هيكل الدين العام بالاستقرار حيث يشكل الدين العام (متوسط وطويل الأجل) ما يزيد على ثلثي إجمالي الدين العام وهي نسبة مطمئنة بالمعايير الدولية. كما لا تتعدى نسبة الدين بالعملة الأجنبية نسبة (٤٣.٤٪) من مزيج عملات الدين العام على أقصى تقدير. كما أن الدين الخارجي يمثل نسبة (٣٣.٢٪) من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة ما زالت في الحدود الآمنة (٣٠ - ٥٠٪) التي لا تشكل خطرًا كبيرًا على استدامة إدارة الدين العام وتجدر الإشارة إلى أن الدين الخارجي يتكون

معظمه من ديون دول نادي باريس الثنائية والمؤسسات الدولية ومعظمها متوسطة وطويلة الأجل وأن خيار الحصول على التمويل من مؤسسات دولية ما زال متاحًا لخفض تكلفة خدمة الدين ونجحت الحكومة في أن تعكس منحى الدين الخارجي لتسجل تراجعًا في قيمة الدين الخارجي لأول مرة منذ ٤ سنوات خلال الربع الأول ٢٠٢٠ وتراجع رصيد الدين الخارجي لمصر لأول مرة بنهاية مارس ٢٠٢٠ إلى (١١١.٣) مليار دولار مقابل (١١٢.٧) مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٩ بتراجع قدره (١.٤) مليار دولار أيضًا فإن تقارير مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية (ستاندرد أند بورز، وموديز، وفيتش) تؤكد استدامة مستوى الدين العام في مصر بشقيه المحلي والخارجي مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة بالرغم من جائحة فيروس (كوفيد- ١٩)

٦- **مؤشر هيكل محفظة الدين العام** : إن متوسط سعر الفائدة على الدين المحلي نحو (١١٪) مقارنة بمتوسط سعر الفائدة على الدين الخارجي (٣,٣٪) وإن الدين متوسط وطويل الأجل بلغت نسبته ثلثي الدين عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وإن الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل يمثل نحو (90%) من إجمالي الدين الخارجي وانخفضت نسبة فوائد الدين العام إلى الإيرادات الضريبية من نحو (٧٥٪) عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى نحو (٦٦٪) بنهاية العام المالي 2018/2019 ولكنها زادت مع جائحة «كوفيد-١٩» لتبلغ نحو (٧٠٪) العام المالي 2019/2020.

٧- **مؤشر التمويل المحلي للدين الحكومي** : تراجع الدين العام المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لأدنى مستوى له منذ ١٠ سنوات حيث كان التمويل المحلي يمثل العمود الفقري (٩١.٣٪) في تمويل العجز الكلي في الموازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ولكن بعد تصاعد أسعار الفائدة المحلية وتحسن تصنيف مصر الائتماني، استعادت مصر قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية وبدأت الحكومة تخفف تدريجيًا من اعتمادها على الاقتراض المحلي لتمويل عجز الموازنة بزيادة اعتمادها على التمويل الخارجي لانخفاض تكلفة فائدته (٤٠٪ من سعر الفائدة على الاقتراض المحلي) وهو ما يفسر انخفاض نسبة إسهام التمويل المحلي لعجز الموازنة تدريجيًا حتى بلغ (63.3%) في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلا أنه من المتوقع أن تعاود هذه النسبة الارتفاع إلى (٨٦.٧٪) عام ٢٠١٨/٢٠١٩ لسببين الأول: انخفاض مبلغ العجز الكلي ونسبته بالموازنة والثاني: الاستغادة من الانخفاض المتوقع في أسعار الفائدة المحلية. فقد انخفضت تدريجيًا أسعار

فائدة الكوريدور من (١٨.٧٥ - 19.75 %) عام ٢٠١٧ إلى نحو (٨.٢٥ - ٩.٢٥ %) نوفمبر ٢٠٢٠ أي بنحو أكثر من (10) نقاط مئوية خلال فترة لا تتجاوز ٤ سنوات.

٨- مؤشر الودائع العربية بالنقد الأجنبي : أسهمت الودائع العربية لدى البنك المركزي في تخفيف عبء الدين على الحكومة المصرية حيث تجدد عند حلول أجل استحقاقها وتبلغ قيمة الودائع العربية داخل مصر نحو (١٧.١٩٨) مليار دولار.

#### رابعاً : علاقة مصر بتجمع البريكس :

ظهر مصطلح «بريكس» لأول مرة عام ٢٠٠١ عندما نشر جيم أونيل الاقتصادي لدى بنك «جولدمان ساكس» تقريراً بعنوان «بريك بناء اقتصاد عالمي أفضل» صائغاً اختصاراً للبلدان الأربعة التي ستنعقد تشكيل الاقتصاد العالمي: البرازيل وروسيا والهند والصين ( البريكس ) هو تكتل اقتصادي عالمي بدأت فكرة تأسيسه في عام ٢٠٠٦ وبعد سلسلة من الاجتماعات حول تأسيس التكتل أُطلق وعُقد اجتماعه الأول في عام ٢٠٠٨ باليابان على هامش قمة مجموعة الثماني G8 حيث كان مكوناً من أربع دول وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وسُمي -آنذاك- بالـ"بريك" ( BRIC ) إلى أن انضمت إليه دولة جنوب إفريقيا في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠ فأصبح يُسمى "بريكس" ( BRICS ) وهي الأحرف الأولى لأسماء دوله بالإنجليزية وما يميز هذا التكتل عن غيره من باقي التكتلات العالمية هو أنه غير تقليدي فدوله لا تشترك في النطاق الجغرافي بل تنتشر في أربع قارات (آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا) وهو الهدف الرئيس الذي دفعها لتأسيس هذا التكتل رغم حداثة عهد تكتل بريكس وصغر عدد أعضائه مقارنة بنظرائه من التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والآسيان فإن بريكس أصبح اليوم أحد أهم التكتلات الاقتصادية و ما تتمتع به من إمكانات بشرية وصناعية وزراعية بما جعل قراراته محط اهتمام وتأثير عالميين .

#### القضايا الجيوسياسية :

بعض الأعضاء لديهم تطلعات سياسية لمجموعة البريكس الجديدة أكثر من غيرهم ترى دول مثل الصين وروسيا والأرجنتين وإيران أنها منافس جيوسياسي للغرب فيما يسعى المنتجون الأغنياء بالنفط مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى توسيع نطاق وصولهم إلى ما وراء الشرق الأوسط وأفريقيا في غضون ذلك قد تأمل روسيا وإيران الخاضعتان للعقوبات الغربية في الالتفاف على القيود المفروضة على المعاملات التجارية والمالية والتي إذا وافقت عليها المجموعة قد تضر بالعلاقات مع الغرب ومن المرجح أيضاً

أن يؤدي التنافس والصراعات بين الأعضاء إلى إعاقة الحوار والتعاون السياسي المتناسك حيث يوجد نزاعات بين الصين والهند حول قضايا الحدود فيما كانت علاقة المملكة العربية السعودية وإيران متوترة تاريخياً وتختلف إثيوبيا ومصر حول قضايا متعلقة بمياه النيل وسد النهضة الإثيوبي ومع ذلك فإن المشهد الجيوسياسي يتغير على سبيل المثال يمكن أن تشير المحادثات الأخيرة بين المملكة العربية السعودية وإيران بوساطة الصين إلى زيادة التقارب بينهما اعتماداً على إرادة البلدان المشاركة وبدعم من نفوذها الاقتصادي المشترك قد تصبح مجموعة بريكس مجموعة سياسية أكثر تأثيراً.

### الدوافع الهامة لانضمام مصر لـ«البريكس» :

جاء انضمام مصر إلى تجمع دول بريكس "البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا" خطوة هامة نحو فض الارتباط بشكل تدريجي مع الدولار ما ينعكس على الجنيه المصري من عدة نواح لعل أهمها ارتفاع سعره أمام الدولار لاسيما في حالة الاتفاق على التصدير بنظام الصفقات المتبادلة أو بنظام العملات المحلية المتبادلة مع تجمع بريكس الذي بات يضم ١١ دولة من أكبر الدول الاقتصادية والتجارية في مختلف أنحاء العالم.

جاء قرار موافقة أعضاء مجموعة البريكس على انضمام مصر في هذا التوقيت إليها بمثابة شهادة ثقة في قدرة الاقتصاد المصري نحو تجاوز التدايعات العالمية الراهنة وتأكيد لثقل مصر على المستوى الدولي والإقليمي والذي يأتي في إطار تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الدوليين في ظل ما تشهده مصر من حراك تنموي غير مسبوق بما يؤسس لشراكة قوية مع بنك التنمية الجديد الذي يمتلك قدرات تمويلية وخبرات دولية متقدمة يمكن أن تساعد مصر في تلبية احتياجاتها وتعظيم جهودها في تطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة وسبقت مصر ثلاثة بلدان انضمت إلى البنك التابع للبريكس في أواخر عام ٢٠٢١ وهي الإمارات العربية المتحدة، وبنغلاديش، وأوروغواي .

–يحقق الموقع الجيوسياسي لمصر توافقا جغرافياً واستراتيجياً لمجموعة البريكس ويعد مركزا إقليميا للتجارة العالمية واللوجستيات بما يساهم في فتح منافذ هائلة للتكامل الاقتصادي وخدمة حركة التجارة والنقل اقليميا وافريقيا ودوليا كما تمتلك مصر نقلا اقتصاديا عالميا فهي بوابة العبور الي السوق العربية المشتركة وايضا مصر عضوة في اكبر تكتلان افريقيا ( الكوميسا ) وتجمع الساحل والصحراء لم تكن مصر بمعزل عن التجمعات حيث سعت للدخول في شركات إقليمية ودولية.

### -دعم التعاون الاقتصادي المصري والتجمع :

هذه الخطوة ستساعد في دعم سبل التعاون الاقتصادي وتعميق التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء في هذا التجمع الذي يُعد أحد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم حيث التنوع الهيكلي الإنتاجي والسلعي للصادرات يحقق التكامل لسلاسل الإمداد والتوريد بين دول البريكس. وانضمام مصر لتجمع البريكس يفتح كذلك آفاقاً واعدة لتوطين التكنولوجيا المتقدمة في شتى القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات الإنتاج المحلي من خلال توسيع نطاق التعاون مع الدول الأعضاء إن البريكس يضم ٤ دول من أكبر الاقتصادات في العالم وهي الصين وروسيا والهند وجنوب أفريقيا ونتاج مساهمة دول البريكس في الناتج الإجمالي في العام يقدر بنحو ٣١.٥% وتفوق لأول مرة على الدول الصناعية السبع في العالم التي قدرت مساهمتها مؤخراً في الناتج القومي العالمي بنحو ٣٠.٠% وسيعظم من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة الواردة لمصر وتزايد حجم السياحة القادمة والوافدة لمصر وتقليل فاتورة الاقتراض مشيراً إلى أن مصر يمكنها التخلص من هيمنة الدولار لإمكانية التعامل مع دول البريكس بالعملات المحلية وما قامت به البرازيل للانضمام لنظام الربط المصرفي مع الصين بديلاً عن نظام سويقت موضحاً أن هناك فكرة أن يتم استخدام عملات محلية غير متداولة دولياً ضمن حافظة تمويلات بنك التنمية الجديد التابع للـ"بريكس" فقد طرح البنك قبل أيام سندات بعملة جنوب إفريقيا وأعلن خلال القمة عن طرح سندات أخرى بالعملة الهندية.

### وضع الميزان التجاري بين مصر والدول المؤسسة للتجمع :

مصر ١.١٩ مليار دولار	الصين ١٨.٩ مليار دولار
مصر ٣ مليار دولار	روسيا ٥.٩ مليار دولار
مصر ٧٠٠ مليون دولار	الهند ٣.٥٥ مليار دولار
مصر ٦٧٠ مليون دولار	البرازيل ٢.٩ مليار دولار
مصر ١٢ مليون دولار	جنوب افريقيا ١٢٠ مليون دولار

من الواضح الفارق الهائل في الميزان التجاري بين مصر والدول الأعضاء فمثلاً صدرت الصين إلى مصر ما بلغت قيمته ١٨.٩ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ بينما صدرت مصر إلى الصين ما قيمته ١.١٩ مليار دولار في السنة نفسها أي ان الميزان التجاري في كل الحالات لا يميل لصالح مصر ما يجعل التبادل بالعملات المحلية لا يزال غير واقعي إذا

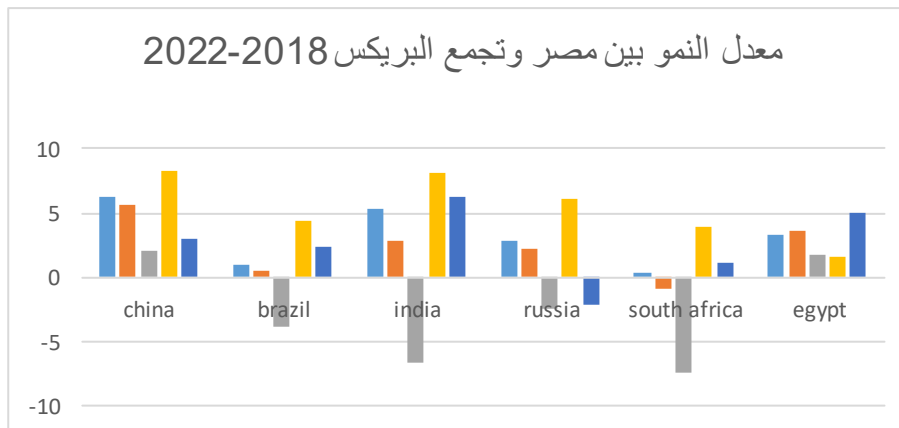
استمر وضع مصر في الإنتاج الزراعي والصناعي على الوضع الحالي نفسه إذ أنها لا تصدر ما يضمن لها حصيلة من عملات تلك الدول تغطي احتياجاتها للاستيراد منهم وهو فارق سيكون على مصر تعويضه ربما بالدولار .

- العلاقات المصرية الروسية حيث هناك تعاون تجاري وصناعي واستثماري مشترك فيعمل في مصر نحو ٦٣٧ شركة روسية حتى سبتمبر ٢٠٢٣ وعلى مستوى التبادل التجاري فقد وصل حجمه خلال عام ٢٠٢٢ نحو ٩ مليار دولار وهناك مفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة المصرية - الروسية في منطقة قناة السويس .

- العلاقات المصرية الصينية وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٢٣ ومثلت مصر بموقعها الاستراتيجي نقطة مهمة في مبادرة "حزام واحد - طريق واحد" التي أعلنتها الصين في ٢٠١٣ لإنشاء روابط تجارية اقتصادية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا .

- العلاقات المصرية الهندية وتعد الهند من أهم الشركاء التجاريين لمصر وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في ٢٠٢٣ نحو ٥ مليارات دولار وما يميز العلاقات المصرية الهندية أنها تخطت إطار التبادل التجاري نحو رؤى مشتركة لتبادل الخبرات والتجارب والدعم الفني.

- العلاقات بين مصر وجنوب إفريقيا ويتوافق البلدين في رؤيتهما للقضايا التي تهم القارة الإفريقية مثل، "مكافحة الإرهاب والعنف والتطرف والتنمية المتكاملة في إفريقيا وضرورة التمثيل الإفريقي العادل في مجلس الأمن الدولي. (مجلس الوزراء ٢٠٢٣)



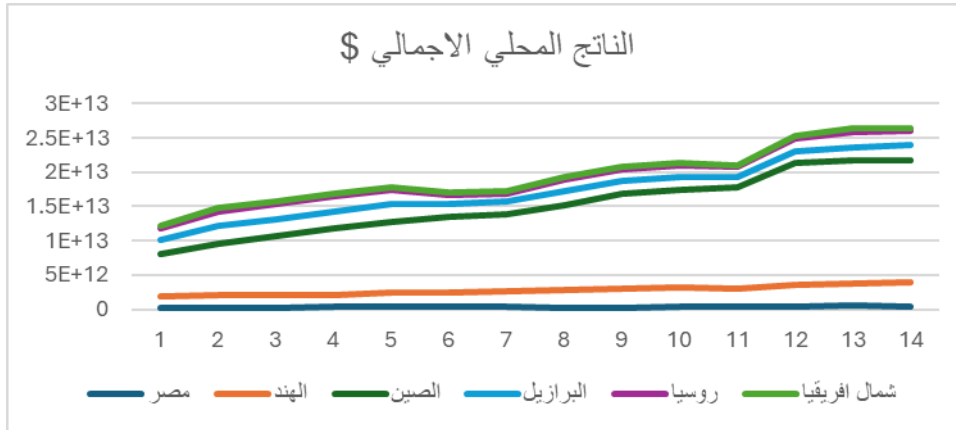
حيث يمثل معدل نمو الاقتصادي بين مصر ودول التجمع في عام ٢٠٢٢ نحو 4.9285 مليار دولار.

### تأسيس بنك التنمية التابع لتجمع البريكس :

تأسس بنك التنمية الجديد عام ٢٠١٥ برأس مال يبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي المدفوع منه ٢٠٪ وهو ما يعادل ١٠ مليارات دولار أمريكي من قبل دول تجمع البريكس الذي يضم الاقتصادات الناشئة الكبرى وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب إفريقيا ويتخذ من مدينة شنغهاي بدولة الصين مقراً رئيسياً له ودور هذا البنك وتمثيله يعكسان أولويات الدول الناشئة والنامية وسوف تتم زيادة رأس المال من قبل الأعضاء الجدد بنحو ٥٠ مليار دولار ليصل إجمالي رأس المال المكتب فيه إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي يعمل البنك على دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين عبر الاستثمار في مجال البنية التحتية بشكل أساسي والتي تشمل القطاعات الفرعية المختلفة في البنية التحتية مثل قطاعات الطاقة والنقل والمياه والاتصالات بالإضافة إلى توسيع عملياته لتشمل قطاعي الصحة والبنية التحتية الاجتماعية وكذلك مجال الرقمنة الذي توسع بسبب الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة COVID-١٩ على الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والمشتريات يستخدم بنك التنمية الجديد المعايير الوطنية لدول العمليات فقط ويركز البنك على تنفيذ المشروعات المرتبطة بالأولويات التنموية الوطنية للدول الأعضاء ومن المتوقع أن يتغير هذا مع التوسع التدريجي للعضوية ورغبة إدارة بنك التنمية الجديد وأعضاء مجلس الإدارة في تبني المزيد من الاستراتيجيات الدولية وبداية من عام ٢٠٢٢ شملت محفظة بنك التنمية الجديد ٨٠ مشروعاً بقيمة إجمالية وصلت إلى ٣٠ مليار دولار أمريكي ولا تزال العضوية ببنك التنمية الجديد مقصورة على دول تجمع البريكس .

### -انضمام مصر لبنك التنمية (بنك البريكس) :

قامت دول البريكس في عام ٢٠١٤ بتأسيس «بنك التنمية الجديد NDB برأس مال أولى قدره ٥٠ مليار دولار أمريكي وتم زيادته الي ١٠٠ مليار دولار وينظر البعض للبنك على أنه بديل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما تم إنشاء آلية سيولة أو ما يسمى بترتيب الاحتياطي الطارئ CRA لدعم الأعضاء الذين يعانون من صعوبات في المدفوعات ويمثل «بنك التنمية الجديد» لبريكس وكذلك «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB بقيادة الصين خطوات مهمة في طرح بدائل تنموية جديدة ولهذا انضمت مصر إلى بنك التنمية الجديد في يناير ٢٠٢٤ .



### - أهم مزايا الانضمام للبنك التنمية :

عزز انضمام مصر إلى تجمع البريكس من قدرتها في دعم تنميتها المستدامة ومعالجة قضايا السيولة من خلال عضويتها في بنك التنمية الجديد، خاصة أن دول البريكس تتمتع بإجمالي احتياطات من النقد الأجنبي ٤ تريليونات دولار أمريكي ومن ثم تستطيع مصر تنويع مصادر تمويلها بإجراءات وشروط ميسرة بوصفه بديلا اقتصاديا مهما في مواجهة الشروط المشددة لمؤسسات الإقراض الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسيعمل البنك على دعم الدول الأعضاء من خلال ترتيب احتياطي الطوارئ، وهو إطار لتوفير سيولة إضافية ومزايا أخرى لدول "بريكس" لمواجهة الأزمات الاقتصادية شاركت مصر في بنك التنمية الجديد بأقصى حصة للحصول على ٢.١٪ من قوة التصويت بالبنك ما يسمح لمصر بدعم أجندة التنمية المستدامة ومعالجة قضايا السيولة كلما دعت الحاجة وتسهيل المزيد من التعاون العميق مع الأعضاء الآخرين يعد تعزيز دور بنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس (NDB) خطوة للابتعاد عن هيمنة الدولار الأمريكي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على القرارات الاقتصادية المصرية .

توفير فرصة تمويلية كبيرة لمصر حيث يمكن أن تحصل مصر على المنح والقروض الميسرة بفوائد مخفضة من بنك التنمية التابع للبريكس بما يساعد على الحد من اللجوء إلى المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين



سعر صرف الجنيه المصري أمام عملات دول بريكس (اغسطس ٢٠٢٤) :

سعر الصرف للجنية المصري	سعر الصرف لعملات تجمع البريكس
	اليوان الصيني ٦.٨٣
	الروبل الروسي ١.٥٣
	الروبية الهندية ١.٧٨
	الريال البرازيلي ٨.٩٩
	الراند الجنوب افريقي ٢.٧٢

يشكل تحالف "بريكس" بارقة أمل بالنسبة لمصر فيما يتعلق بتخفيف الضغط على الدولار وإمكانية تقوية الجنيه أن أحد مزايا انضمام مصر للبنك، ب"الإسهام في نجاح خطط التنمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ و٢٠٦٣، فضلاً عن تشجيع التجارة للحد من الاعتماد علي الدولار الأمريكي زيادة العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء من خلال استخدام العملات المحلية يقلل الاعتماد على الدولار الأمريكي وزيادة الصادرات"

رابعاً: الآثار الاقتصادية الايجابية والسلبية للانضمام مصر لتجمع البريكس :

أ-الآثار الايجابية :

١- منح مصر فرصة استراتيجية للنمو الاقتصادي ينظر إلى عضوية مصر في تحالف البريكس على أنها فرصة استراتيجية لتعزيز نموها الاقتصادي ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى تقليل الاعتماد على الدولار وتسهيل إقامة علاقات تجارية أقوى مع الدول الأعضاء إن الانضمام إلى البريكس سيوفر فرصة فريدة لتطوير الصناعة المصرية المحلية حيث من المتوقع أن تزيد الدول الأعضاء وارداتها من مصر تؤدي الدول الأعضاء في المجموعة دوراً متزايداً في التأثير في الاقتصاد العالمي .

٢-سد الفجوة الغذائية لمصر يمكن من خلال انضمام مصر للبنك التعاون وتمويل مشروعات لسد الفجوات الغذائية لمصر سواء بمشروعات غذائية داخل الدولة أو بتمويل مشروعات استثمارية لمصر بدول البنك التي تنتج المحاصيل الأساسية التي تعتمد عليها الدولة المصرية .

٣-تعزيز نقل التكنولوجيا وتدريب الموظفين وخلق فرص عمل مستدامة إنشاء صندوق تنمية البنية التحتية عبر الحدود الإفريقية والبريكس ليهدف لتعزيز تخطيط البنية التحتية ودراسات

الجدوى وتنفيذ المشروعات لتقديم تسهيلات القروض التفضيلية لمشروعات البنية التحتية تعزيز التعاون معانشاء شبكات ومحاور الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل .  
٤- تسهيل عملية استقطاب الأجانب والاستثمار في مصر وتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر وقيمة التجارة الثنائية بن كل دولتن من دول التكتل .  
٥- التصنيع والتنمية تشغل أفريقيا بقضية التصنيع والتنمية وهنا تأتي البريكس منشغلة بالمساعدة في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بن إفريقيا ودول البريكس والتكامل شبه الإقليمي الأفريقي .

٦- استفادة مصر من برنامج «بريكس وأفريقيا» التي تدعمه جنوب أفريقيا باعتبارها عضوا في تكتل البريكس لتطوير التنمية المستدامة ودعم مشروعات البنية التحتية بمصر وانضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة الافريقية التي تدعمها البريكس في اطار البرنامج يضاف لدعم العلاقات المصرية الجنوب افريقية فالتعاون سيعزز من التقارب الدبلوماسي وقد يعمل علي الاسراع بمشروع القاهرة - كيب تاون .

٧- فتح اسواق تصديرية جديدة لمصر فالاتفاقية تفتح أسواقًا جديدة لمصر لتصدير المنتجات الزراعية والصناعية وتمويل مشروعات زراعية لدعم الوارديت الزراعية المصرية .  
٨- ملف المياه تعد غالبية أعضاء التحالف "الصن وروسيا وجنوب أفريقيا" لها تأثير على صناعة القرار في إثيوبيا ويملكون من وسائل الضغط ما قد يجبر أديس بابا على موقف أكثر مرونة في التفاوض حول سد النهضة الإثيوبي وذلك إذا كانوا يمتلكون الرغبة.

#### ب-الاثار السلبية :

١- يعاني تجمع البريكس من التعددية والتباين بين الدول الأعضاء حيث يجمع بين أنظمة ديمقراطية وأخرى سلطوية وبين اقتصاد موجة من الدولة وآخر يعتمد علي القطاع الخاص فدول التجمع تعاني من غياب هوية موحدة.

٢- عدم امتلاك دول التجمع لغة مشتركة تسهل التعامل التجاري بينهم وأيضا صعوبة التعامل مع دول الخارج .

٣- قد تتعرض لبعض المخاطر فحدوث مشاكل سياسية في أي دولة من دول التجمع قد يقودها إلى تنازلات كبيرة لم تكن تقبل تقديمها لو كانت خارج التجمع وأيضا ثلاثة من القادة الخمسة الذين يراسون دولاً استبدادية لغاية وبعضهم أكثر حرصاً علي بديل للهيمنة العالمية للولايات المتحدة وبالتالي سيكون صراع بين دول التجمع

٤- لكي تحصل مصر علي مكانة هامة داخل التجمع يتحتم عليها أن تحظي بسياسات اقتصادية مستقرة داعمة للنمو لكي تكتسب دورا هاما في الاقتصاد العالمي فالأداء الضعيف نسبياً علي المدى الطويل للبلدان الثلاثة المشتركة في التجمع روسيا والبرازيل وجنوب افريقيا أدي إلي تقليص دورها في الاقتصاد العالمي وأيضاً قد تواجه مصر صعوبة داخل التجمع بسبب أن التخاطب التجاري بين دول التجمع يعوقه مشاكل عديدة بسبب عدم وجود لغة مشتركة تسهل التعامل التجاري بينهم .

٥- الميزان التجاري المصري العجز واضح لصالح الواردات يقلل من استفادة مصر من انضمامها للتحالف: "التجارة بين مصر والصين على سبيل المثال لو بقى باليونان مش الدولار كانت هتبقى صفقة ناجحة لو مصر بتصدر بمقدار ما تستورد أو أكثر وفي الحالة دي كنت هوفر دولارات وكذلك الأمر بالنسبة للتعاملات الروسية في الواقع كل المعاملات التجارية لمصر بها نقص شديد لصالح الدول الأخرى". حيث ان الميزان التجاري المصري يعاني كثيراً نتيجة الفارق الكبير بين الصادرات والواردات، والذي وصل إلى ٤٥ مليار دولار.

٦- دول بريكس بينها خلافات سياسية عديدة فالصين والهند تفرقهما صراعات حدودية كذلك مصر وإثيوبيا وأزمة سد النهضة ومشكلات إيران والسعودية مشيراً إلى أن واشنطن صرحت بأن ما يفرق هذه المجموعة من الدول أكثر مما يجمعها.

٧- عملة بريكس الموحدة مستحيلة من حيث المبدأ لأنها تتعارض مع الهدف الرئيسي غير المعلن لهذه المجموعة ولن تستطيع منافسة الاستخدام العالمي للدولار الذي وصل خلال السنوات الماضية إلى نسبة ٧٠٪ وقد يستمر في هذا الوضع لنهاية العقد القادم .

### خامسا : الية مقترحة للاستفادة من انضمام مصر الي تجمع البريكس لتخفيض الاستدانة

#### الخارجية :

١- عمل المنطقة لوجستية في محور قناة السويس للاستفادة من خدمة النقل والشحن والتجارة فتح منافذ جديدة واعتبارها مركز إقليمى للتجارة العالمية واللوجستيات حيث أن مصر ملتقى للقارات الثلاثة، اوربا أفريقيا وآسيا.

٢- التقليل من أهمية الدولار واستخدام العملات المحلية في التبادل التجاري مما يساعد على تحسين قيمة الجنيه المصري.

- ٣-زيادة الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة في مشروعات غير تقليدية مثل مشروعات الرقمنة والتكنولوجيا والاستثمار في البيئة الخضراء وكذا مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وتبادل الخبرات والكفاءات.
- ٤-زيادة التبادل التجاري في مجال الأمن الغذائي وخاصة أن استيراد مصر القمح والأرز كثيرا جدا من روسيا والهند وبالتالي يجب التوجه نحو ما تحتاجه هذه الدول من سلع غذائية موجودة في مصر وتبدأ بالتبادل على أساسها كمثال ميزة تنافسية للبرتقال والبطاطس.
- ٥ الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير والتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والنمو المستدام وسلاسل التوريد.
- ٦-السعي ليس فقط في التكامل الاقتصادي ولكن أيضا السياسي والثقافي لتحقيق القدرة التنافسية ومعالجة المشاكل العالمية السياسية.
- ٧-مزيد من الاهتمام السياسي والعسكري للمنطقة حيث أن مصر في مهب الريح في تقسيم الشرق الأوسط ( توجهات الغرب ) الاستعادة من روسيا والصين في التنوع لصناعة الأسلحة والطاقة الشمسية واستكمال مشروع الضبعة مع روسيا مما يعطي مصر توازنا سياسيا وعسكريا في المنطقة.
- ٨-مشاركة بنك التنمية في المشروعات القومية والبنية التحتية بتسوية المدفوعات الناتجة عن التجارة البينية بين الدول الأعضاء دون استخدام الدولار واليورو .

#### سادسا : منهجية الدراسة التطبيقية ( المنهج القياسي المستخدم ) :

تعتمد هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة من عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠٢٢ وقد تم جمع البيانات من قاعدة بيانات ومؤشرات البنك الدولي ولمعرفة مدي إسهام دخول مصر في دول البريكس حول تخفيف أعباء الديون الخارجية فقد تم إجراء التوقعات لكل من: إجمالي الاحتياطات كنسبة من إجمالي الدين الخارجي سعر الصرف الرسمي إجمالي خدمة الدين كنسبة من إجمالي الدخل القومي و أرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي خلال الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٥ وفيما يلي نقدم جدول 1 مفسر للمتغيرات المستخدمة في الدراسة.

### جدول ١: متغيرات الدراسة

المتغيرات	المقياس	الاختصار	المصدر
الاحتياطيات	إجمالي الاحتياطيات (% من إجمالي الدين الخارجي)	RES	البنك الدولي
سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)	EX	البنك الدولي
خدمة الدين	إجمالي خدمة الدين (% من إجمالي الدخل القومي)	DS	البنك الدولي
الدين الخارجي	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)	EXD	البنك الدولي

### طرق التنبؤ

بالنسبة لتوقع إسهام دخول مصر ضمن دول البريكس حول تخفيف أعباء الديون الخارجية اقترح الباحث مجموعة متنوعة من النماذج بما في ذلك النماذج الافتراضية ونماذج السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات ونموذج نشر الابتكار من نوع جومبيرتز ونماذج نظام الاستدلال المستند إلى الشبكة التكرارية ونماذج الشبكة العصبية الهجينة ونماذج انحدار المتجهات الداعمة و نماذج هجينة وللتنبؤ وتخفيف أعباء الديون الخارجية في مصر تستخدم هذه الدراسة نموذجي التنبؤ Holt-Winter و ARIMA تُستخدم هذه النماذج بشكل متكرر في التوقعات وهي مناسبة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية (Raza et al. 2022).

أصبحت نماذج ARIMA معروفة على نطاق واسع بفضل مساهمات بوكس وجينكينز وفي كتابهم "تحليل السلاسل الزمنية: التنبؤ والتحكم" الذي نشر في عام ١٩٧٠ قاموا بتنظيم المعرفة الموجودة حول نمذجة السلاسل الزمنية بشكل فعال بالإضافة إلى ذلك قدموا نهجاً من ثلاث خطوات مكن من تحديد نماذج ARIMA وتقديرها والتحقق من صحتها تعتبر هذه النماذج خطية مما يعني أنها مبنية بطريقة تكون القيمة المتوقعة، الممثلة بـ  $y_t$ ، عبارة عن مزيج خطي من الملاحظات السابقة والاضطرابات العشوائية بما في ذلك الملاحظات السابقة والحالية ( $\varepsilon_t$ )

يمكن استخدام النموذج التالي لعرض نموذج ARIMA (p,d,q) للسلاسل الزمنية:

$$(1)\theta(B)(1 - B^d) y_t = c + \theta(B)\varepsilon_t$$

في المعادلة المعطاة،  $\varepsilon_t$  عبارة عن عملية ضوضاء بيضاء بمتوسط ٠ وتباين  $\sigma^2$ ، يشير المشغل B إلى التحول إلى الخلف، بينما  $\theta(z)$  و  $\vartheta(z)$  متعددو الحدود بدرجات p و q

على التوالي للتأكد من أن العملية عكسية وسببية من الضروري ألا يكون لأي من كثيرات الحدود جذور خارج دائرة الوحدة تتضمن مشكلة تحديد نموذج ARIMA تحديد قيم تأخيرات الانحدار الذاتي (p) وترتيب التكامل (d) وعدد متوسطات التأخير المتحركة (q) إذا كانت درجة التكامل (d) معروفة بالفعل فإن اختيار p و q يتضمن مقارنة مجموعات مختلفة من هذه القيم من خلال تقييم معيار معلومات محدد ومع ذلك إذا كانت درجة التكامل غير معروفة فلا يمكن استخدام معايير المعلومات حيث أن قيمها غير قابلة للمقارنة عبر قيم d المختلفة (Hyndman et al., 2008)

لذلك يمكن التعبير عن الشكل العام لنموذج التنبؤ ARIMA على النحو التالي:

$$Y_t = C + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 Y_{t-2} + \dots + \delta_q Y_{t-q} + \mu_t - \alpha_1 \mu_{t-1} - \alpha_2 \mu_{t-2} - \dots - \mu_{t-r} \quad (2)$$

Y يمثل القيمة الحالية للسلسلة الزمنية المتوقعة C هو ثابت و  $\mu_t$  يمثل المصطلح العشوائي ويتوافق المعامل  $\alpha$  مع المتوسط المتحرك (MA) و  $\mu_{t-r}$  يمثل الخطأ العشوائي الماضي من الفترة r، ومن أجل تقدير نموذج ARIMA تم تحديد الترتيب المناسب للاختلاف والمتوسط المتحرك ومكونات الانحدار الذاتي لكل متغير للتنبؤ بتخفيف أعباء الديون الخارجية ومؤشراته تم استخلاص مكونات الاتجاه والاتجاه المتسارع من:

$$U_t = \alpha A_t + (1 - \alpha)(U_{t-1} + V_{t-1}) \quad (3)$$

$$(4) V_t = \delta(U_t - U_{t-1}) + (1 - \delta)V_{t-1}$$

فإن مكونات الاتجاه والتمهيد الأسي والتي يُشار إليها بـ  $\alpha$  و  $\delta$  على التوالي كلاهما معلمات تتراوح بين 0 و 1. تحدد قيمة  $\alpha$  مستوى السلاسة في المكون  $U_t$  بينما تؤثر  $\delta$  على التركيز على الماضي (عندما تكون قريبة من 0) أو القيم الحالية (عندما تكون قريبة من 1) للسلسلة الزمنية يتم إعطاء التنبؤ للوقت (t+1) بناءً على القيم المرصودة حتى الوقت t بواسطة:

$$(5) F_{t+1} = U_t + V_t$$

تم التنبؤ بالمتغيرات قيد الدراسة باستخدام المكون السلس ( $U_t$ ) ومكون الاتجاه ( $V_t$ ) يتم تقدير التوقعات المستقبلية للفترة k على النحو التالي:

$$F_{t+k} = U_t + kV_t \quad (6)$$

يتم استخدام المعادلات ٣-٦ للحصول على التنبؤ لكل متغير من خلال نماذج التنبؤ Holt-Winter.

### تقييم التوقعات

تم إجراء التنبؤات إجمالي الاحتياطات كنسبة من إجمالي الدين الخارجي سعر الصرف الرسمي إجمالي خدمة الدين كنسبة من إجمالي الدخل القومي و أرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي في مصر لتقييم دقة التوقعات تم استخدام متوسط النسبة المئوية للخطأ المطلق (MAPE) تم حسابه باستخدام الصيغة:

$$MAPE = \frac{\sum \left[ \frac{S_t - R_t}{R_t} \right]}{n} \times 100 \quad (S_t \neq 0) \quad (7)$$

حيث أن:

$R_t$  يمثل القيمة الفعلية للسلسلة الزمنية

$S_t$  يمثل القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية.

$n$  يدل على العدد الإجمالي للملاحظات.

تمت مقارنة التوقعات الناتجة عن نموذجي ARIMA و Holt-Winter باستخدام مقياس MAPE تم إجراء هذا التقييم بمساعدة برنامج EViews 10.

### التنبؤ بالنتائج والمناقشة

تم توقع مدي إسهام دخول مصر في دول البريكس حول تخفيف أعباء الديون الخارجية باستخدام نموذجي التنبؤ Holt-Winter و ARIMA لتحديد النموذج المناسب تم استخدام متوسط خطأ النسبة المئوية المطلقة (MAPE) ويتم عرض النتائج في الجدول ٢ بالإضافة إلى ذلك يوفر الجدول ٢ المعلمات اللازمة لنموذج ARIMA وبناءً على مقاييس التقييم تبين أن نموذج ARIMA مناسب للتنبؤ لكل من إجمالي خدمة الدين كنسبة من إجمالي الدخل القومي سعر الصرف وأرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي في مصر بينما نموذج Holt-Winter مناسب للتنبؤ بإجمالي الاحتياطات كنسبة من إجمالي الدين الخارجي يعرض الجدول ٤ توقعات المتغيرات محل الدراسة التي تم الحصول عليها من طريقتي ARIMA و Holt-Winter Forecasting (HWF) في حين كان التركيز الأساسي للدراسة على التنبؤ بأعباء الدين الخارجي في مصر فقد تم التنبؤ أيضاً بالاتجاهات في إجمالي الاحتياطات كنسبة من إجمالي الدين الخارجي سعر الصرف الرسمي و إجمالي خدمة الدين كنسبة من إجمالي الدخل القومي تم استخدام نموذج HWF

لعرض كل متغير باستخدام مجموعات مختلفة من الأوزان (m) و (n) للمكونات الأسية والاتجاهية

الجدول ٢: متوسط النسبة المئوية للخطأ المطلق (%) لتقييم التوقعات

المتغيرات	Holt-Winter	ARIMA
DS	18.99	17.34
EXD	٩2.9	٤2.9
RES	14.28	15.38
EX	17.57	16.15

يعرض الجدول ٤ فقط التوليفات المثالية (m) و (n) التي تم اختيارها بمساعدة الحد الأدنى لمتوسط النسبة المئوية للخطأ المطلق مقارنة بالمجموعات الأخرى تظهر نتائج تقييم التوقعات أن ARIMA لديها أدنى متوسط لنسبة الخطأ المطلق مقارنة بنموذج HWF لذا فإن نموذج ARIMA هو النموذج المناسب للتنبؤ إجمالي خدمة الدين كنسبة من إجمالي الدخل القومي سعر الصرف وأرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي في مصر ومع ذلك فمن الأفضل التنبؤ بإجمالي الاحتياطيات كنسبة من إجمالي الدين الخارجي باستخدام نموذج HWF

الجدول ٣: تحديد معالمات ARIMA

Variables	ترتيب الانحدار الذاتي (P)	ترتيب الفرق (d)	ترتيب المتوسط المتحرك (q)
DS	٨	1	٨
EXD	٦	١	٦
RES	٤	١	4
EX	١	١	١

من أجل التحقق من دقة التنبؤات تم وضع حدود عليا وأدنى بنسبة ٩٥% لكل متغير في نموذج التنبؤ الأكثر دقة، كما هو موضح في الشكل ١ يوضح الشكل أن جميع التنبؤات الناتجة تقع ضمن فترة الثقة ٩٥%، وبالتالي توفير تأكيد إضافي لصلاحيتها.

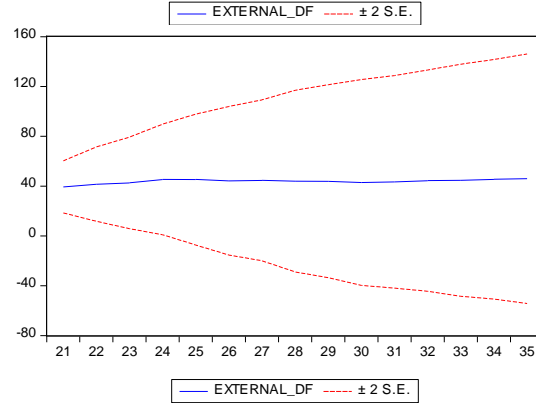
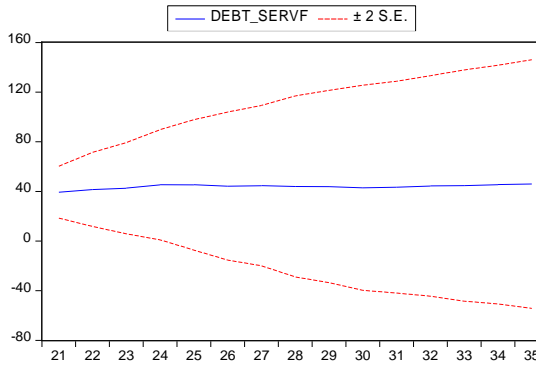
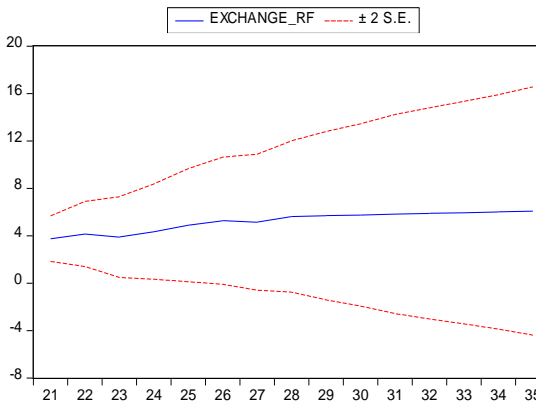
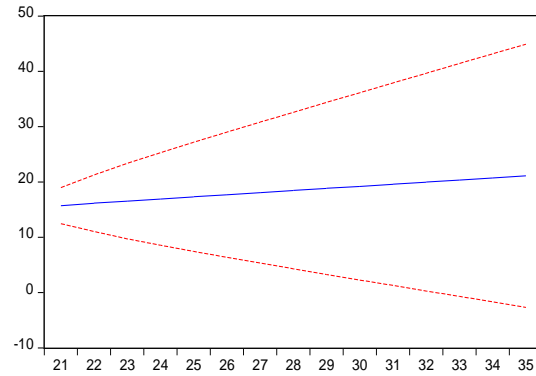


الجدول ٤: توقعات أعباء الديون الخارجية من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٣٥

year	DS		EXD		RESEXD		EX	
	ARIMA	HWF	ARIMA	HWF	ARIMA	HWF	ARIMA	HWF
2023	4.342850	4.50881	46.4571	37.6302	28.4046	30.38229	20.5487236	19.83978225
	55522603	187014	125613	520786	303992	65763073	8925364	993872
	9	4782	0597	0446	1777	9		
2024	4.266095	4.54034	51.2728	38.6942	29.1685	31.67272	20.9338152	20.51912477
	48951403	652306	689935	921886	048213	56067630	2228969	865704
	8	0321	6055	4424	6664	5		
2025	4.199393	4.57188	55.9258	39.7583	30.9144	32.96315	21.3189067	21.19846729
	38908405	117597	087795	322986	568091	46372187	5532573	737536
	6	586	3271	8403	0071			
2026	4.141427	4.60341	60.3388	40.8223	34.8742	34.25358	21.7039982	21.87780981
	57066542	582889	844737	724087	308127	36676743	8836178	609368
	7	14	5506	2381	8753	6		
2027	4.091053	4.63495	64.4423	41.8864	34.6437	35.54401	22.0890898	22.55715233
	80307368	048180	507201	125187	751655	26981300	2139782	481199
	1	6938	1906	636	3145	1		
2028	4.047277	4.66648	68.1747	42.9504	35.3730	36.83444	22.4741813	23.23649485
	72036470	513472	296689	526288	273873	17285856	5443386	353031
	7	2478	7725	0338	6693	7		
2029	4.009235	4.69801	71.4835	44.0144	37.3962	38.12487	22.8592728	23.91583737
	19329240	978763	905888	927388	113159	07590413	874699	224863
	2	8016	4935	4316	5884	2		
2030	3.976175	4.72955	74.3261	45.0785	37.6978	39.41529	23.2443644	24.59517989
	27160712	444055	369420	328488	178818	97894969	2050595	096695
	2	3556	394	8295	6351	8		
2031	3.947445	4.76108	76.6695	46.1425	37.5936	40.70572	23.6294559	25.27452240
	36048004	909346	979065	729589	741507	88199526	5354199	968527
	2	9095	9015	2273	6622	3		
2032	3.922478	4.79262	78.4914	47.2066	36.5748	41.99615	24.0145474	25.95386492
	33843965	374638	249494	130689	786936	78504082	8657803	840358
	4	4634	7812	6251	1404	9		
2033	3.900781	4.82415	79.7792	48.2706	37.2872	43.28658	24.3996390	26.63320744

	36253158 3	839930 0173	975263 9426	531790 023	977402 4025	68808639 5	1961408	71219
2034	3.881926 13971831 2	4.85569 305221 5713	80.5309 452455 9	49.3346 932890 4208	28.4046 303992 1777	44.57701 59113196	24.7847305 5265012	27.31254996 584022
2035	3.865540 47247858 1	4.88722 770513 1251	80.7537 968367 4762	50.3987 333990 8186	29.1685 048213 6664	45.86744 49417752 6	25.1698220 8568616	27.99189248 455854
chang %e	-11.05%	8.44%	73.84%	33.90%	2.6%	50.95%	22.49%	41.14%

الشكل: حدود ٩٥٪ العلوية والسفلية لجميع التوقعات.



والجدير بالذكر أن نتائج التوقعات المثالية لـ ARIMA تظهر أن سعر الصرف الرسمي و أرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي من المتوقع أنها تستمر في الزيادة اي أن انضمام مصر لدول البريكس لم يكن له تأثير ملموس بالنسبة لسعر الصرف والديون الخارجية بينما تظهر النتائج أيضاً أن إجمالي خدمة الدين كنسبة من إجمالي الدخل القومي سوف تشهد انخفاض كبير بنسبة ١١٪ بحلول ٢٠٣٥ اي أن البريكس قد يلعب دوراً هاماً وملموس في تخفيف أعباء خدمة الدين في مصر في السنوات القادمة بالإضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة أن التوقعات المثالية HWF تظهر أن إجمالي الاحتياطيات كنسبة من إجمالي الدين الخارجي سوف تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات القادمة.

علاوة على ذلك من الواضح أن توقعات إجمالي الاحتياطيات كنسبة من إجمالي الدين الخارجي (% من الإجمالي) لديها أقل نسبة تغير في جميع السلاسل الأخرى قيد الدراسة بنسبة ٢.٦٪ فقط من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٣٥. وبالنظر إلى الوضع الحالي للديون الخارجية في مصر يمكن ملاحظة أن الديون الخارجية تتزايد بمعدل متزايد على الرغم من أن إجمالي خدمة الدين من المتوقع ان تتخفف حتى عام ٢٠٣٥ إلا أن نسبة الديون الخارجية من المتوقع ان ترتفع بمعدل اعلي مما يدل على أن البلاد سوف تعاني من أعباء الديون الخارجية في المستقبل.

#### النتائج :

١-تسم معدل الديون الخارجية للزيادة مما له من تأثير سلبي على النمو وما يعزز صحة الفرضية الأولى هو انخفاض قيمة العملة المحلية ونسبة الاحتياطي وأيضاً ارتفاع خدمة الدين و نصيب الفرد من الدين العام.

٢-ارتفاع الدين العام يؤدي إلى تحويل الموارد من الأنفاق أعلى إنتاجية إلى إنفاق أقل إنتاجية وخدمة الدين وفوائده تؤدي إلى المزاحمة في الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية.

٣-اثبتت السنوات الماضية فشل الدولة المصرية في تحقيق التنمية بالاعتماد على الاقتراض الخارجي ومازالت تواجه تحديات معقدة في عملية التنمية أهمها تمويل باستثمارات.

- ٤- دخول مصر لهذا التجمع سوف يفتح أفق كبيرة ويعتبر سمة مميزة وطفرة في مجال التعاون الاقتصادي والترويج للسوق المصري في جذب الاستثمارات وتنمية الأدوات السياسية في العلاقات الدولية والاستفادة من التجارب الدولية في شتى المجالات.
- ٥- تجمع البريكس تكتل غير رسمي وبه كثير من الاختلافات الداخلية إلا إن أهم ما يميزه محاولة تغيير النظام العالمي للأفضل والمكسب الأساسي لمصر المشاركة السياسية والاقتصادية ومدى الاستفادة من تقديم حلول سياسية حول مشكلة المياة ( مصر وأثيوبيا ) .
- ٦- خروج مصر من الأزمة الاقتصادية الطاحنة ليس فقط بانضمامها لتجمع البريكس بل بالإصلاحات المؤسسية والهيكلية الداخلية والسرعة في الإصلاح الداخلي.

#### التوصيات :

- ١- استمرار في تصميم وتطبيق سياسات فعالة لإدارة الدين العام بالاستفادة من الصادرات المحلية والدولية ذات الصلة وذلك وفق مدة زمنية محددة.
- ٢- تبني الحكومة استراتيجية اقتصادية واجتماعية فعالة معتمدة على جانب العرض بدل من الاعتماد على إجراءات الكبت الانكماشية ويزداد من تورطها في الحلقة المفرغة للاستدانة.
- ٣- تحديث وتطوير الاستراتيجيات متوسطة الأجل لإدارة الدين العام من خلال اختيار العملة وأجل استحقاق وضمانات الديون الخارجية وإعداد خطة للاقتراض السنوي وإنشاء مواقع إلكترونية خاصة بإدارة الدين العام.
- ٤- إرسال قواعد الشفافية والإفصاح في إدارة البناء العام من خلال تحديد نطاق إنفاق الديون وتقديم تقارير دورية وعرضها على مجلس النواب.
- ٥- التعرف على متطلبات أسواق التجمع لمحاولة فتح اسواق جديدة لتنمية الصادرات مصر من السلع الزراعية كالبطاطس والبريقال وغيرها من السلع التي توجد بها ميزة تنافسية لمصر.
- ٦- زيادة الفرص الاستثمارية وإزالة المعوقات التجارية التي تواجه العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر ودول التجمع.
- ٧- زيادة الأهمية النسبية للصادرات المصرية وزيادة قدراتها التنافسية خلال قيام التمثيل التجاري بالمتابعة المستمرة لمواصفات المنتجات المنافسة .

## المراجع العربية والاجنبية :

### اولا المراجع العربية :

- ١- السيد فراج صقر واخر ، ٢٠٢٣ (مدي استفادة الدين العام الخارجي المصري )  
المجلة العلمية للبحوث التجارية -العدد الثالث جزء ثاني -يوليو
- ٢-ايمان فاروق ، ٢٠٢٣ (العملة الموحدة لتجمع البريكس الدوافع والتحديات ) مجلة  
افاق اسبوية -الهيئة العامة للاستعلامات -العدد ١٢
- ٣-شادي ابراهيم شحادة،رانيا الشيخ ، ٢٠٢٣ ( الانعكاسات الاقتصادية لانضمام مصر  
لتجمع البريكس ) مجلة افاق اسبوية -الهيئة العامة للاستعلامات -العدد ١٢
- ٤-رغدة سعيد محمد ، ٢٠٢٢ ( هل مصر في طريقها المستديم لسداد خدمة الدين العام  
الخارجي علي المدى الطويل ؟ دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٢١ ) المجلة  
العلمية للتجارة والتمويل -العدد الرابع- ديسمبر
- ٥-محمد نكي واخرون ، ٢٠٢٣ ( اطر حوكمة الدين العام في مصرالتحديات الراهنة  
واجراءات الاصلاح ) مجلة سلسلة اوراق السياسات -معهد التخطيط القومي - الاصدار رقم  
١٥ ديسمبر
- ٦-منال محمد عفان واخرون ، ٢٠٢٣ ( الاثار الاقتصادية لتجمع البريكس علي النظام  
الدولي للمدفوعات دراسة تحليلية علي مصر ) المجلة العلمية للبحوث التجارية -العدد  
الثاني جزء اول -ابريل

### ثانيا :المراجع الاجنبية :

- 1- **Eveny, and other, 2021**( The economic potential of the brics countries  
as a challenge to modern world realities ) Current context of education  
and psychology in Europe and Asia May. 2021,
- 2- **Ravil Gabdullaevic Akhmadeev ،Olga alekseevna  
Bykanova, Tatiana Borisovna** (Brics' Foreign Debt Burden  
and its Impact on Core Institutional Basis) *Journal of Reviews  
on Global Economics*, 2018,
- 3- **Kalim Siddiqui 2016** (Will the Growth of the BRICs Cause a  
Shift in the Global Balance of Economic Power in the 21st  
Century? teaches International Economics at the University  
of Huddersfield, UK. E-mail: [k.u.siddiqui@hud.ac.uk](mailto:k.u.siddiqui@hud.ac.uk).

### ثالثاً: التقارير والمواقع الالكترونية :

- ١- الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء <https://www.capmas.gov.eg>
- ٢- وزارة المالية المصرية تقرير الموازنة العامة ٢٠٢٠-٢٠٢٣
- ٣- مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء مصر، ٢٠٢٢-٢٠٢٣
- ٤- [https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.MLT.MAIN.P2?end=2021&location=SN&name\\_desc=fal](https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.MLT.MAIN.P2?end=2021&location=SN&name_desc=fal)
- ٥- UN department of Economic and social Affairs (UNDESA)
- ٦- <https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt>
- ٧- <https://www.imf.org/ar/Home>